القانونية النيابية: العفو العام لن يشمل الإرهابيين ومن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين



نخيل نيوز / العراق

كشفت اللجنة القانونية بأن قانون العفو العام سيمضي في حال جاء من الحكومة، مشيرة إلى أنه لن يشمل جميع الفئات في السجون، وإنما سيشمل الأبرياء ممن اعترفوا تحت التعذيب، أو الذين اعتقلوا على وفق تقارير المخبر السري والمسجونين من دون محاكمة، بينما لن يشمل الإرهابيين ومن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين.

و قالت عضو اللجنة إيمان عبد الرزاق، في تصريح للصحيفة الرسمية ، إن: "قانون العفو العام هو من القوانين المهمة ويشهد آراء سياسية مختلفة، ولكن هناك شريحة من المسجونين قد سجنو غدراً عن طريق المخبر السري يجب أن يشملهم هذا القانون، أما من تلطخت أيديهم بالدماء فهؤلاء يجب ألاّ يشملهم العفو".

وأضافت عبد الرزاق أن "هذا القانون وإن تم تشريعه لن يشمل كافة الشرائح ولكنه سوف يشمل المسجونين عن طريق المخبر السري والمعذبين، ومن لم يحاكم، فهؤلاء يجب أن يكون لهم حل عن طريق قانون العفو العام، مبينة أن "القانون حالياً لدى الحكومة وهو يخضع للتوافقات السياسية مثله مثل أغلب القوانين في العراق حتى إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة دخل فيه الجانب السياسي".

وتابعت أن "القانون لا يزال من ضمن الاتفاقات السياسية ولكن هذا لا يعني أن يمضي بشمول كافة الشرائح والقضايا في السجون"، موضحة أن "القانون يجب أن يشرع لأن هناك الكثير من المظلومين في السجون كما أنهم يشكلون عبئا ماليا على الحكومة، وهناك من تم التنازل عنهم يجب أن يتم الإفراج عنهم".